



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

# مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)

(المنهجية والنتائج)

إعداد د. نوران يوسف

صندوق النقد العربي  
أبريل 2021

## مقدمة

تسارع نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة خلال الثلاثة أعوام الأخيرة نظراً لما تقدمه من فرص للنفاذ إلى التمويل، وتوفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية بكلفة وجهد أقل وكذلك مُصممة بشكل يتناسب مع إحتياجات مُختلف شرائح المجتمع. كما إكتسبت زخماً دولياً كبيراً خلال عام 2020 بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص، في أعقاب جائحة كورونا، من حيث تطور الأنظمة والتشريعات وحجم المعاملات والخدمات والمنتجات التي تم إستحداثها مع متطلبات عدم التلامس وتزايد الحاجة إلى تنفيذ المعاملات عن بُعد.

في ذات السياق، تبنت الدول العربية العديد من السياسات والاصلاحات، من حيث تعزيز الإطار المؤسسي، واستحداث المختبرات التنظيمية، وإنشاء مراكز التقنيات المالية الحديثة، إضافةً إلى تنمية الأطر التنظيمية سواءً من حيث استحداث أو تعديل البنية التشريعية لتنمية الابتكارات المالية في إطار متوازن يحافظ على سلامة الصناعة المالية.

عليه، أطلق صندوق النقد العربي اليوم 27 أبريل (نيسان) 2021 بمناسبة إحياء اليوم العربي للشمول المالي، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr). يأتي إطلاق المؤشر في إطار جهود الصندوق لدعم توجه الدول العربية للارتقاء بصناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول المالي الرقمي، بما يخدم تعزيز الشمول والاستقرار الماليين وفرص تحقيق التنمية المستدامة.

## الغرض من المؤشر

يهدف المؤشر إلى الوقوف على جهود الدول العربيّة في تطوير صناعة التقنيات الماليّة الحديثة ودعم نموها. كما يساهم في بلورة رؤية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها، من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، والاستفادة من الفرص والممكنات المتاحة لها، بما يُساعد على رسم السياسات الوطنية الملائمة، بهدف الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية.

كما يُلقى المؤشر الضوء على تطورات صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في الدول العربية للفترة (2018-2020) من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض. تعكس نتائج المؤشر الإهتمام والجهود التي قامت بها الحكومات العربية بالتعاون مع القطاع الخاص في الأعوام الثلاثة الماضية للارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها، حيث يظهر تحسن ملحوظ ومستمر لبيئة الخدمات المالية الرقمية وتنفيذ برامج وأنشطة وطنية للتحول المالي الرقمي خلال عام 2020 مقارنةً بعامي 2018 و2019.

في هذا السياق، يتم احتساب المؤشر ونشره بصفة دورية، علماً أن صندوق النقد العربي بصدد إصدار تقرير سنوي حول صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، يحتوي على فصل يعرض بشكل تفصيلي نتائج مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr).

يهدف المؤشر إلى توفير أداة لمتخذي القرار والهيئات الرقابية والإشرافية في الدول العربية، وجميع الأطراف ذات العلاقة بتطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة.

### منهجية احتساب المؤشر

يتكون المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة العربية (FinxAr)، من ستة مؤشرات رئيسة تُمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، تشمل: السياسات والتشريعات، وجانب الطلب، وتوفر التمويل، والبنية التحتية المالية، وتنمية المواهب لدعم الابتكارات، والتعاون والشراكات. يعتبر المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخلات الدول العربية وقياس جهودها في تعزيز البيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة. بالتالي يمثل المؤشر أداة فعالة في تحديد المجالات التي تحتاج لبذل المزيد من الاهتمام والجهود وما تتطلبه من سياسات ملائمة.

يتكون المؤشر العام من مائة نقطة مئوية، تتراوح بين صفر (لأقل مستوى) وواحد (لأعلى مستوى)، مُقسمة على ست محاور رئيسة مُمثلة للبيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة، مُرجحة بالأوزان التالية:

المؤشرات الرئيسية	الأوزان (%)
محور السياسات والتشريعات	25
محور جانب الطلب	14
محور توفر التمويل	14
محور تنمية المواهب	14
محور البنية التحتية المالية	20
محور التعاون والشراكات	13
<b>المؤشر العام</b>	<b>100</b>

يتم إحتساب المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة (FinxAr) من خلال المعادلة التالية:

$$FinxAr = \sum_{n=1}^6 ([AVGSUB]_n * W_n)$$

حيث:

**FinxAr**: المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة.

**[AVGSUB]<sub>n</sub>**: متوسط قيمة المحور "n".

**W**: الوزن الترجيحي للمحور "n".

**n**: المحور (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، توفر التمويل ..... الخ).

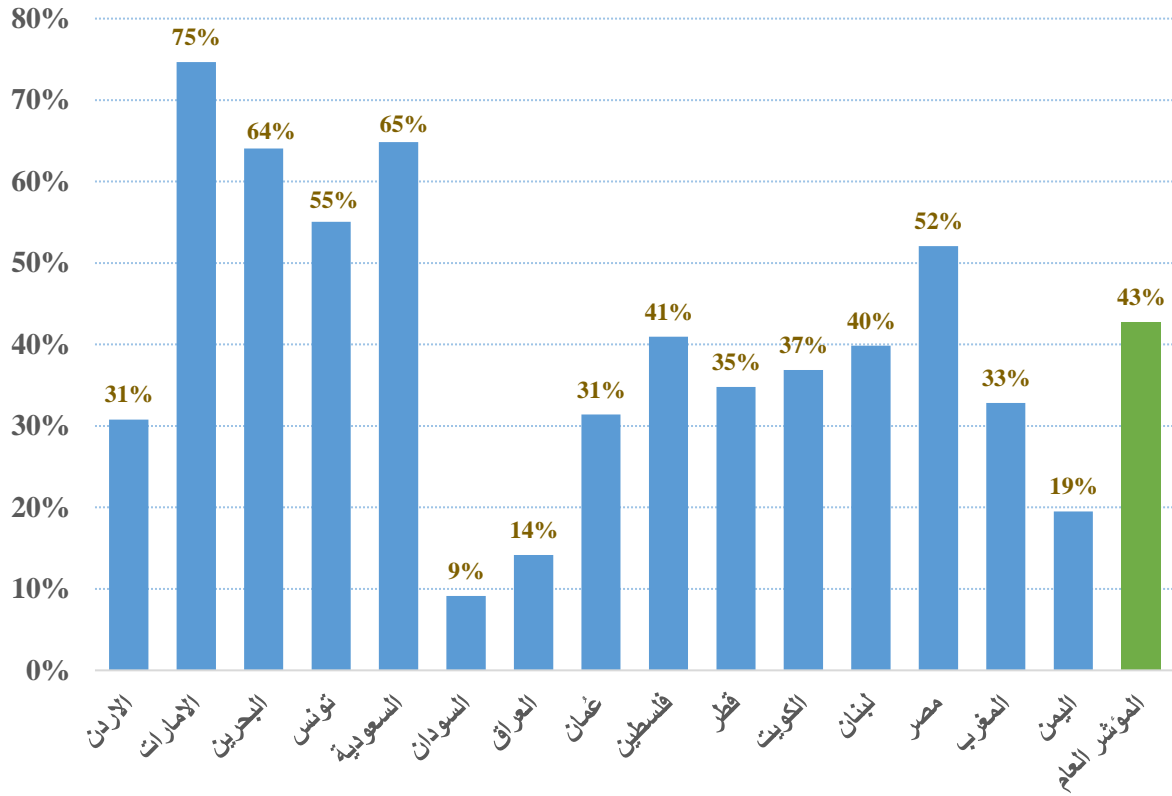
تجدر الإشارة إلى أن النقاط الإجمالية لكل دولة في كل محور تقع ما بين صفر (أقل قيمة) وواحد (أعلى قيمة)، بناءً على متوسط مجموع درجات الإجابات على أسئلة الاستبيان في كل محور. ثم يتم ترجيح هذا المتوسط بوزن كل مؤشر، للحصول على مجموع نقاط كل دولة في المؤشر العام.

المؤشر العام (FinxAr) يمثل 100 نقطة مئوية تعكس متوسط درجات الدول العربية في كل محور من المحاور الستة مُرجحة بأوزان المحاور في المؤشر العام (بالتالي تمثل الدرجة المئوية لكل دولة، مجموع المتوسط البسيط مُرجحاً بأوزان المحاور الستة).

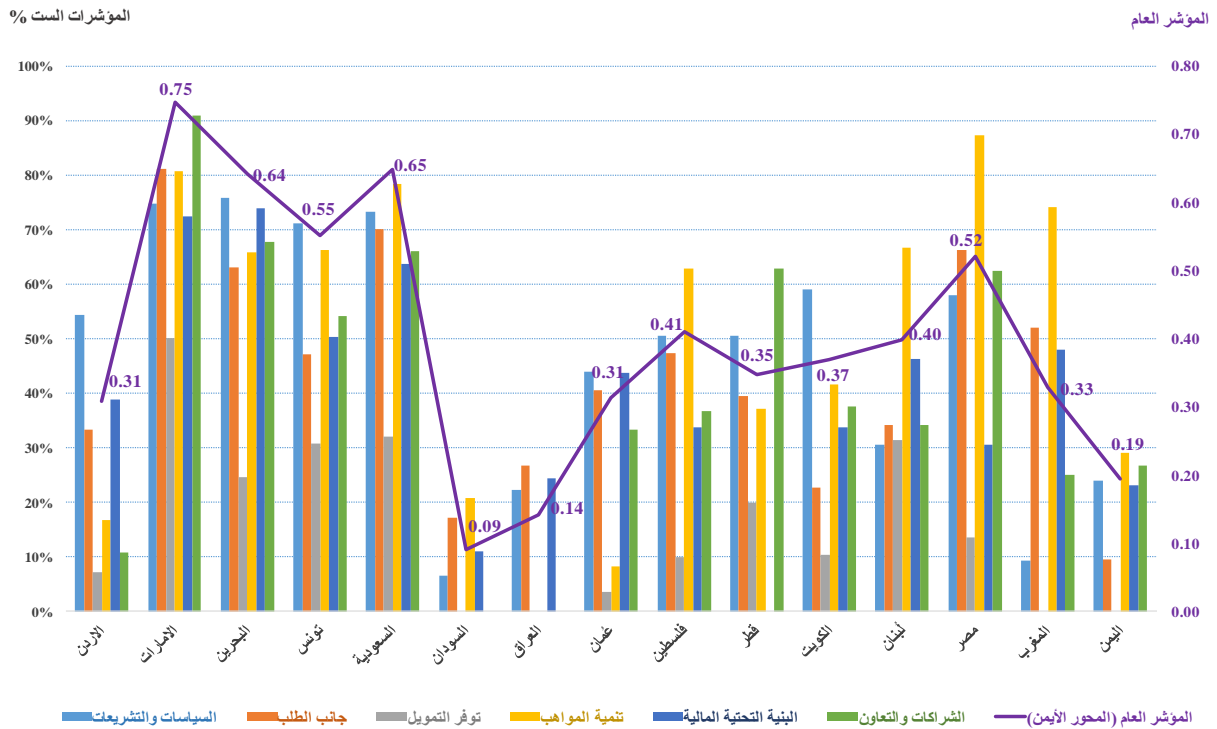
### المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (FinxAr)

أظهرت نتائج المؤشر تنامي جهود الدول العربية في بناء بيئة مُمكنة لصناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية، خاصةً في دعم العمليات المالية عن بُعد في أعقاب جائحة كورونا خلال عام 2020، بما يعكس جهود الدول العربية في وضع استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة والتحول المالي الرقمي، مكنت من رسم خارطة طريق لبناء ركائز قوية لأنشطة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية، بما يدعم الشمول المالي الرقمي. المؤشر يبرز عدد من التحديات التي تتطلب المزيد من الجهود، خاصة على صعيد تسهيل وصول مزودي خدمات التقنيات المالية الحديثة ورواد الأعمال والشركات الناشئة إلى التمويل، ومواصلة تطوير التشريعات المحفزة.

شكل (1): مؤشر التقنيات المالية الحديثة (FinxAr)



شكل (2): متوسط المؤشر العام (FinxAr) والمؤشرات الستة الرئيسية

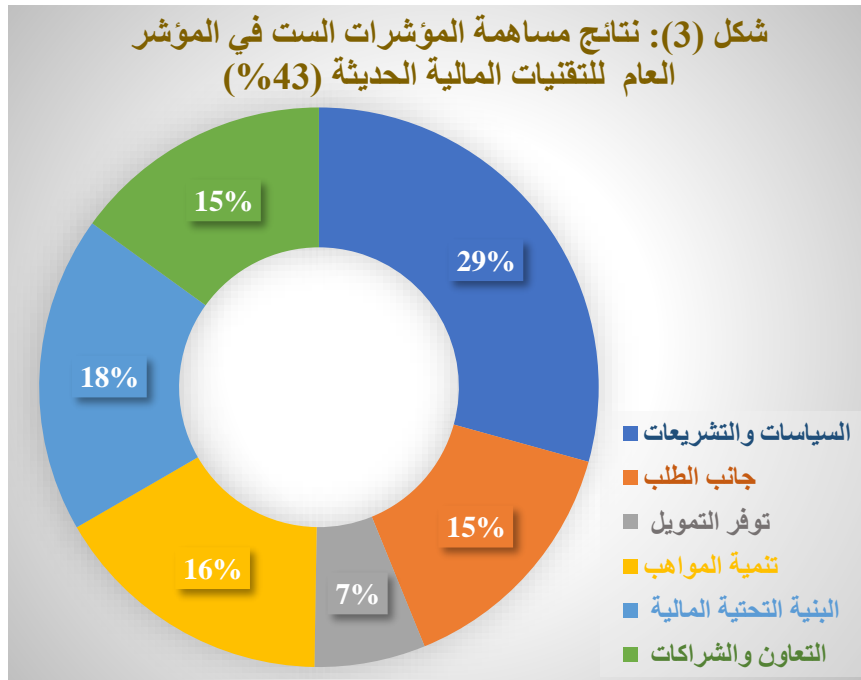


جدول رقم (1): المؤشر العام والمؤشرات الستة الرئيسية

المؤشر العام	التعاون والشركات	البنية التحتية المالية	تنمية المواهب	توفر التمويل	جانب الطلب	السياسات والتشريعات	الدولة
0.308	0.108	0.388	0.167	0.071	0.334	0.545	الأردن
0.747	0.909	0.725	0.807	0.500	0.810	0.748	الإمارات
0.640	0.678	0.739	0.658	0.246	0.631	0.758	البحرين
0.550	0.542	0.503	0.662	0.307	0.472	0.711	تونس
0.649	0.660	0.636	0.783	0.320	0.700	0.732	السعودية
0.091	0.00	0.109	0.208	0.00	0.172	0.065	السودان
0.142	0.00	0.243	0.00	0.00	0.267	0.223	العراق
0.314	0.333	0.436	0.083	0.036	0.406	0.439	عمان
0.410	0.366	0.336	0.629	0.100	0.474	0.505	فلسطين
0.348	0.629	N/A	0.372	0.200	0.394	0.505	قطر
0.369	0.375	0.338	0.417	0.103	0.227	0.591	الكويت
0.398	0.342	0.464	0.667	0.314	0.341	0.305	لبنان
0.521	0.625	0.305	0.872	0.136	0.661	0.580	مصر
0.328	0.250	0.480	0.742	0.00	0.520	0.093	المغرب
0.195	0.267	0.232	0.292	0.00	0.096	0.239	اليمن
0.43	0.49	0.39	0.50	0.18	0.44	0.44	المتوسط

بلغت قيمة المؤشر العام نحو 43 في المائة، مدفوعاً بمؤشري تنمية المواهب، والتعاون والشراكات، التي جاءت في المقدمة بنسبة 50 في المائة و49 في المائة على التوالي، ثم مؤشري السياسات والتشريعات وجانب الطلب بنسبة 44 في المائة لكل منهما، في حين أبرزت النتائج الحاجة لمزيد من الاهتمام بمحور التمويل، الذي سجل نسبة 18 في المائة، إضافة إلى استكمال جهود دعم البنية التحتية المالية، التي بلغ مؤشرها 39 في المائة.

أما بخصوص مساهمة المؤشرات السنّة (المُرَجحة بالأوزان) في المؤشر العام البالغ 43 في المائة، فيبين الشكل رقم (3) أن مساهمة مؤشر السياسات والتشريعات في المؤشر العام قد بلغت حوالي 29 في المائة، في حين بلغت مساهمة التمويل 7 في المائة، بما يؤكد على ضرورة الاهتمام بجانب التمويل.



أظهرت النتائج حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام، بنسبة بلغت حوالي 75 في المائة، بفضل الجهود المتعددة في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة، وإطلاق المبادرات المختلفة، التي أسهمت في تفعيل أحدث التقنيات المالية وتوفير المتطلبات التي من شأنها تحسين درجة التحول المالي الرقمي، إضافة إلى التميز في تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية والتثقيف الماليين، وتوفير التمويل لدعم الابتكار، والتعاون والشراكات، سواءً على مستوى الدولة أو الأطراف ذات العلاقة.

حلّت في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية، التي بلغ المؤشر العام فيها حوالي 65 في المائة، مستفيدة من استحوادها على المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسة لمحوري تنمية جانب الطلب ومدى توفر التمويل، بفعل المبادرات المختلفة التي ترعاها السلطات في مساعدة مراكز التقنيات لدعم الحلول المالية

الرقمية في المملكة العربية السعودية، وتعزيز التنشيف المالي وبرامج التوعية المختلفة، وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. كما حصلت على المركز الثالث على مستوى الدول العربية في المؤشرات الرئيسية لمحور السياسات والتشريعات ومحور البنية التحتية المالية ومحور تنمية المواهب.

أما المركز الثالث على مستوى المؤشر العام، فكان من نصيب مملكة البحرين، إذ بلغ حوالي 64 في المائة، ما يعكس تقدم مملكة البحرين على صعيد البنية التشريعية والقواعد التنظيمية والبنية التحتية المالية، من خلال استحوادها على المركز الأول في مؤشري السياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بفضل إنتهاج سياسات شاملة لبناء بيئة داعمة لصناعة التقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني، وخلق بنية تحتية تشريعية وتنظيمية شاملة لمُختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة.

المركز الرابع في المؤشر العام كان من نصيب الجمهورية التونسية، حيث بلغ المؤشر حوالي 55 في المائة، كنتيجة لتقدمها في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتشريعات، والبنية التحتية المالية، بما يعكس جهود السلطات المتعددة في تعزيز هذه الجوانب.

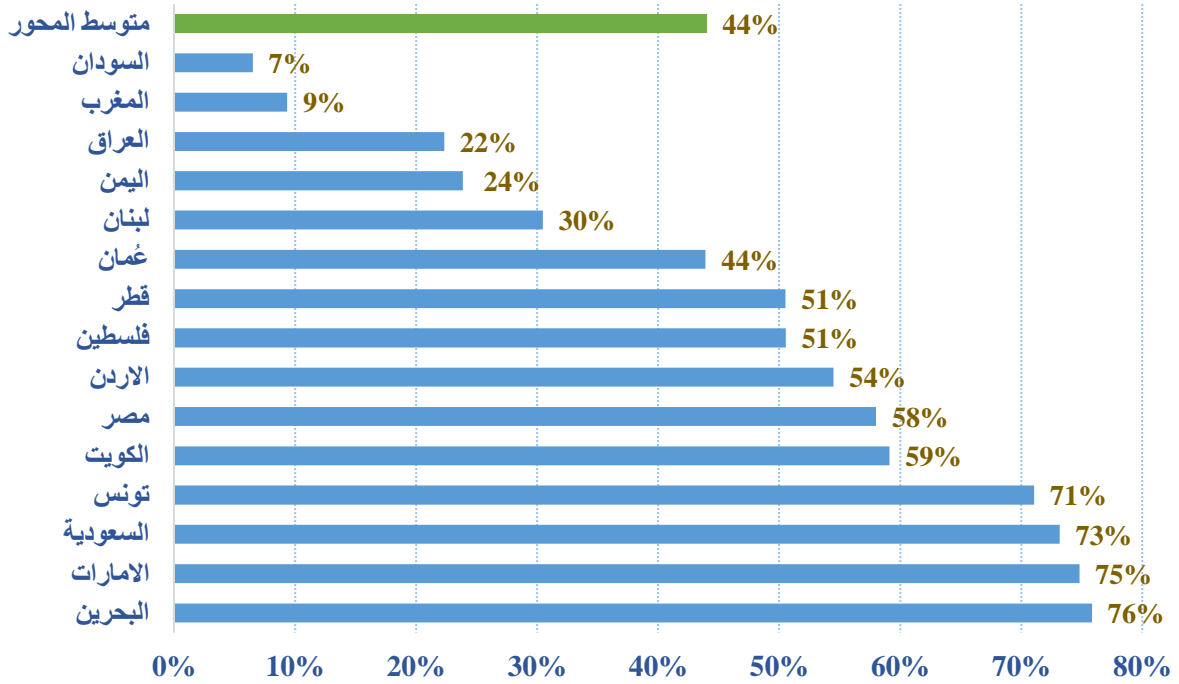
تحتل جمهورية مصر العربية المركز الخامس في المؤشر العام، الذي بلغ حوالي 52 في المائة، بفعل إستحواد مصر على المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب، كإعكاس للمبادرات المختلفة على مستوى الدولة والجامعات، وكذلك بفضل الجهود المبذولة لتعزيز جانب الطلب، من حيث التنشيف المالي وزيادة الحلول والخدمات الرقمية المُقدمة، حيث حلت مصر في المرتبة الثالثة في هذا المحور.

## أولاً: مؤشر السياسات والتشريعات

يتناول محور السياسات والتشريعات مُختلف المبادرات التي تنتهجها الدول على مستوى القوانين والقواعد التنظيمية وسياسات تنمية قطاع التقنيات المالية الحديثة، من خلال حزمة من البرامج من بينها وجود استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة أو التحول الرقمي، وتوفير الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه مبادرات تعزيز البيئة الحاضنة للإبتكارات المالية، ومدى وجود مختبرات تنظيمية، فضلاً عن الإطار التنظيمي المُتاح لمُختلف أنشطة التقنيات المالية الحديثة، والهيئات الرقابية المسؤولة عن تلك الأنشطة وإطار الحوكمة فيما بينها، إضافة إلى البنية التشريعية التي تطورها الدولة من أجل تعزيز الابتكار، مع الحفاظ على سلامة القطاع المالي.



#### شكل (4): محور السياسات والتشريعات والمبادرات في مؤشر FinxAr



يُبرز الشكل رقم (4) أعلاه إستحواذ كل من البحرين والإمارات والسعودية وتونس على المراكز الأربعة الأولى في مؤشر السياسات والتشريعات، بفضل تميز البحرين بوجود الإطار التنظيمي الشامل لكافة أنشطة التقنيات المالية الحديثة، وتشاركها الإمارات في وجود مختبر تنظيمي رقمي، كما تشاركها السعودية في وجود العديد من المبادرات لتفعيل الحلول والخدمات المالية المُبتكرة، وإنتهاج عدة توجّهات لتنظيم صناعة التقنيات المالية الحديثة، من حيث إنتهاج عدة توجّهات لتنظيم هذه الصناعة، مثل الاستفادة من البنية التشريعية الحالية، وإستحداث تشريعات جديدة، والاعتماد على المختبرات التنظيمية في صياغة تشريعات جديدة أو تعديل النصوص الحالية. إضافةً إلى وجود قواعد لتنظيم نشاط شركات التقنيات المالية الحديثة، فضلاً عن وجود إطار مؤسسي لإدارة مبادرات تعزيز بيئة التقنيات المالية الحديثة. كما تتشارك كل من الإمارات وتونس في استخدام الأدوات الرقابية والإشرافية الحديثة (Regtech/Suptech).

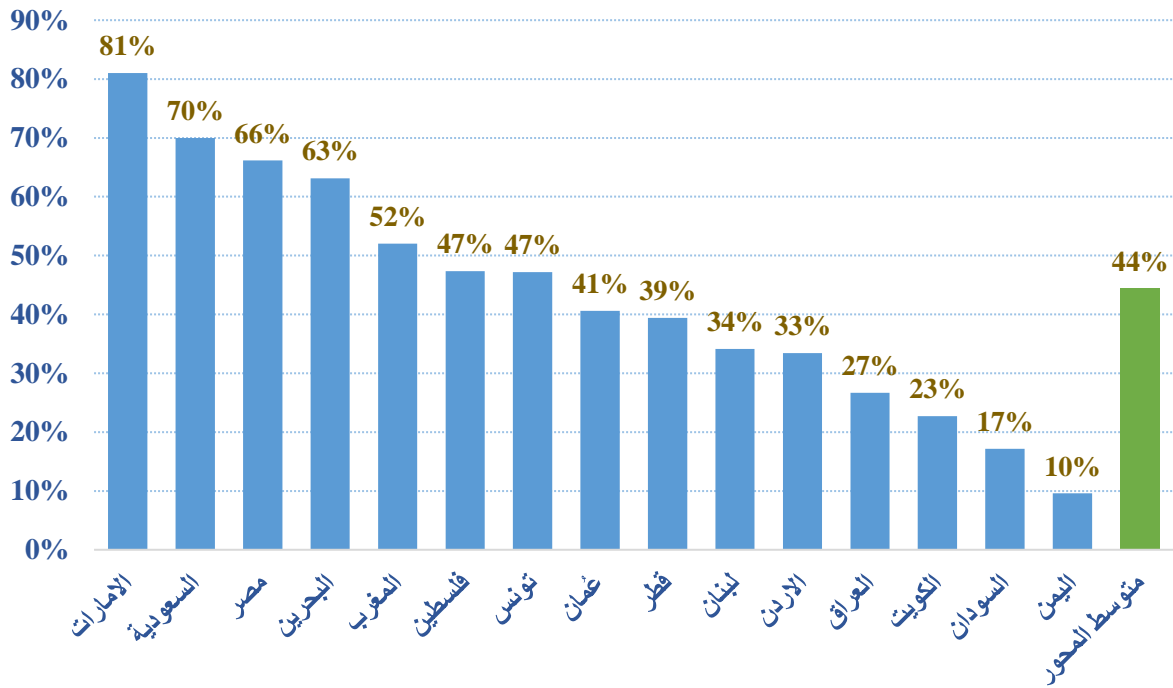
يلي ذلك كل من الكويت ومصر والأردن وفلسطين وقطر، حيث تتميز هذه الدول بوجود مختبرات تنظيمية لدعم الابتكارات المالية وتعزيز البنية التشريعية، إضافة إلى وجود الإطار المؤسسي لإدارة مبادرات التقنيات المالية الحديثة. تعمل كل دول المجموعة على تحديث الأطر التشريعية الحالية أو استحداث تشريعات جديدة لتنظيم صناعة التقنيات المالية الحديثة. كما تتميز المجموعة بإتباع أكثر من نهج في ترخيص شركات التقنيات المالية الحديثة، سواءً من خلال البنية التشريعية الحالية أو الترخيص/ أو الإجازة من خلال المختبر التنظيمي. أيضاً تنفرد مصر بوجود استراتيجية وطنية للتقنيات المالية الحديثة منذ عام 2019، تُحدد برامج عمل لمحاور

مُحددة للإرتقاء بصناعة التقنيات المالية الحديثة، مع وجود لجنة تنسيقية عليا للتعاون بين الهيئات المتداخلة في تنظيم أنشطة التقنيات المالية الحديثة.

## ثانياً: مؤشر جانب الطلب

يُعنى هذا المحور بمبادرات الدولة لتعزيز جانب الطلب من كل من الأفراد وقطاع الأعمال، من حيث توفر الخدمات والمنتجات المالية الرقمية وتعزيز التنقيف المالي والتوعية المالية الرقمية. حيث يتناول المحور مبادرات الدولة المختلفة في تفعيل مُختلف نماذج الأعمال والخدمات والمنتجات المالية الرقمية، ومؤشرات النفاذ إلى شبكة المعلومات الدولية والأجهزة الذكية واستخدامها. إضافة إلى المدفوعات الرقمية، واستراتيجيات الدولة في تعزيز المدفوعات الرقمية والتنقيف المالي، ووجود مراكز للتقنيات المالية الحديثة وجمعيات التقنيات المالية الحديثة داخل الدولة، وحجم شركات التقنيات التي إنضمت إلى مجال العمل والمُحفزات المُقدمة لها.

شكل (5): محور جانب الطلب في مؤشر FinxAr



يتضح من خلال الشكل رقم (5) تصدر كل من الإمارات والسعودية المجموعة، حيث تتميز الإمارات بعدة مبادرات لزيادة تفعيل الخدمات المالية الرقمية والتقنيات المُصاحبة لها. تشاركها السعودية في زيادة النفاذ إلى التمويل وعدد مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات، ومُستخدمي أجهزة الهاتف المحمول والأجهزة الذكية، كنسبة من الكتلة السكانية. تشارك كل من الإمارات والسعودية في وجود مراكز للتقنيات المالية الحديثة على مستوى الدولة، تعمل كمسرعات أو حاضنات للإبتكارات المالية، وبرامج التوعية حول الخدمات المالية

الرقمية. إضافة إلى زيادة عدد شركات التقنيات المالية الحديثة التي دخلت مجال الأعمال على مدار الثلاث سنوات الماضية (2018-2020).

كما تتميز الإمارات بوجود مُحفزات لشركات التقنيات المالية الحديثة، من قبيل الحوافز الضريبية والمصاريف المُخفضة، إضافة إلى زيادة عدد المبادرات لتفعيل المنتجات والخدمات المالية المُبتكرة من قبيل مُيسرات الأعمال، وتقوية البنية التحتية المالية وبنية تقنية المعلومات والاتصالات، والابتكارات في خدمات الدفع، وتحديث البنية التشريعية لتشجيع الابتكارات المالية.

تليها مصر بفضل إطلاق مبادرة لتعزيز إبتكارات الشباب في المنتجات والخدمات المالية، ووجود استراتيجية وطنية للتثقيف المالي الرقمي، وحملات التوعية حول الخدمات المالية الرقمية، وتوفر جمعية للتقنيات المالية الحديثة تُعزز من دور التوعية والتثقيف والتعاون بين الأطراف ذات العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة. إضافة إلى المبادرات في مجال الابتكارات في خدمات الدفع لتعزيز الطلب على الخدمات المالية الرقمية.

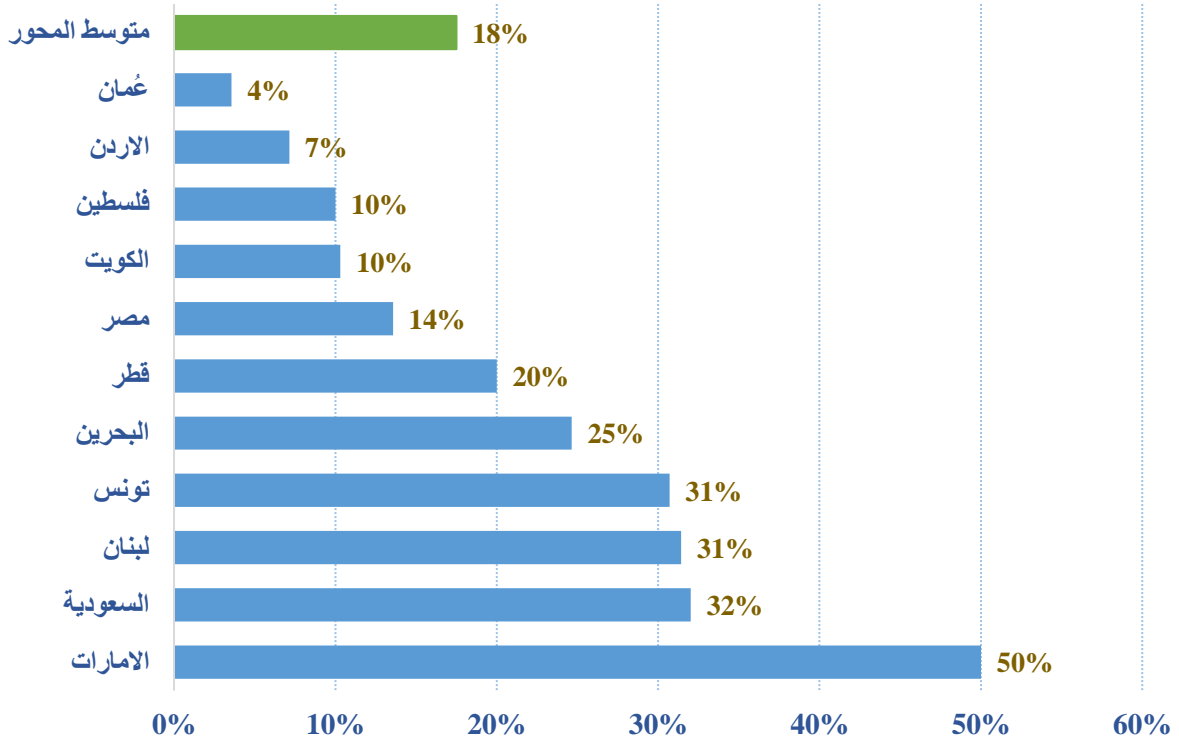
كما تتميز البحرين بزيادة عدد شركات التقنيات المالية الحديثة التي دخلت مجال الأعمال على مدار الثلاث سنوات الماضية (2018-2020)، وكذلك زيادة عدد المبادرات لتفعيل الحلول المالية المُبتكرة، من حيث إستحداث المُختبر التنظيمي الرقمي، الذي يمكن تفعيله على المستويين الإقليمي والدولي، وتفعيل الهوية الرقمية، ووجود مركز للتقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني. إضافة إلى تقوية البنية التحتية المالية وبنية تقنية المعلومات والاتصالات، والابتكارات في خدمات الدفع، وتحديث البنية التشريعية لتشجيع الابتكارات المالية.

يليه المغرب بفضل وجود إطار مؤسسي مُنظم مسؤول عن البرنامج الوطني للتثقيف المالي في إطار واضح من الحوكمة. إضافة إلى برامج التوعية حول مدفوعات الهوائف النقالة، ودعم إبتكارات المدفوعات الرقمية. كذلك وجود إمتيازات ضريبية ومصاريف مُخفضة لشركات التقنيات المالية الحديثة الناشئة.

### ثالثاً: مؤشر توفر التمويل

يرتكز هذا المحور على مبادرات الدولة في دعم مُقدمي الحلول والخدمات المالية المُبتكرة في النفاذ للتمويل، بما يشمل شركات التقنيات المالية الحديثة والشركات الناشئة، ومدى حجم التمويل الذي يتلقاه قطاع التقنيات المالية الحديثة من البنوك، وحجم إقراض المؤسسات المالية والبنوك لشركات التقنيات المالية الحديثة، ووجود حوافز للمؤسسات المالية لإقراض هذه الشركات، إضافة إلى حجم الاستثمارات المُوجهة لقطاع التقنيات المالية الحديثة على وجه العموم ولشركات التقنيات المالية الحديثة على وجه الخصوص.

شكل (6): محور توفر التمويل في مؤشر FinxAr



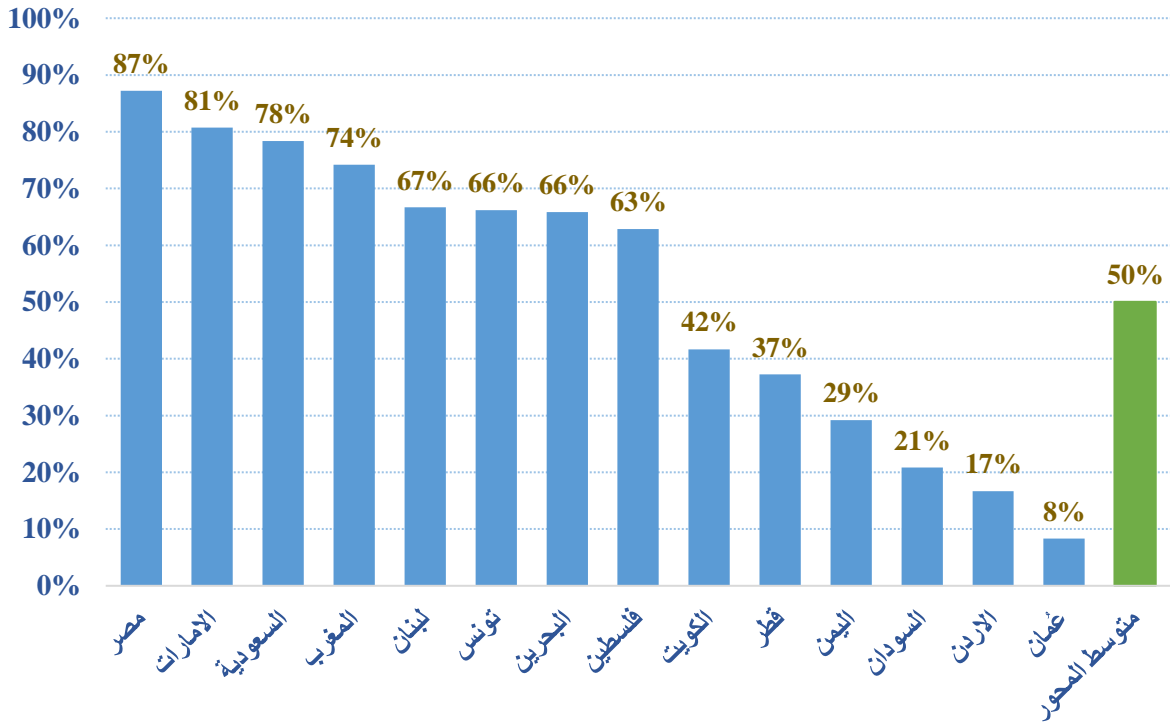
تتفرد الإمارات بشكل واضح عن باقي الدول العربية في مؤشر التمويل، حيث سجلت 50 في المائة، بفضل زيادة عدد مبادرات تمويل قطاع التقنيات المالية الحديثة بوجه عام، والشركات الناشئة ورواد الأعمال بوجه خاص، من خلال صناديق أنشأتها سواء الجهات الرسمية في الدولة مثل وزارة المالية، أو المراكز المالية العالمية الكائنة في الدولة. إضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التقنيات المالية الحديثة والشركات الناشئة به إلى ما بين 30 و44 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2018 و2019.

يلي ذلك السعودية بنسبة 32 في المائة، ولبنان وتونس، بنسبة 31 في المائة لكلٍ منهما، حيث تتميز السعودية بعدد من المبادرات لإستقطاب المستثمرين، من بينها وجود برنامج لتسريع ابتكارات شركات التقنيات المالية الحديثة الناشئة بهدف جذب المستثمرين. بينما تتفرد لبنان بوجود مبادرة لمصرف لبنان بمبلغ قدره 600 مليون دولار أمريكي، لتشجيع البنوك على الاستثمار في شركات التقنيات المالية الحديثة الناشئة وحاضنات ومسرعات الأعمال، مضمونة بنسبة 75 في المائة من مصرف لبنان. أما المبادرات على مستوى تونس، فترتكز حول إنشاء صناديق على المستوى الوطني لتمويل الشركات الناشئة العاملة في قطاع التقنيات المالية الحديثة.

## رابعاً: مؤشر تنمية المواهب

يغطي محور تنمية المواهب جهود الدول لتنمية قدرات أصحاب المواهب سواءً من رواد الأعمال، أو الطلاب، إضافة إلى بناء قدرات العاملين بالهيئات الرقابية والإشرافية. يتناول المحور مبادرات الدولة المختلفة في هذا الشأن، والفعاليات والمسابقات المختلفة، من بينها مسابقات التسارع التقني سواءً على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعات، من أجل توليد الابتكارات المالية. إضافة إلى برامج التدريب وتنمية القدرات التي يتلقاها العاملون في الهيئات الرقابية والإشرافية، على المستويين الدولي والإقليمي.

شكل (7): محور تنمية المواهب في مؤشر FinxAr



تحتل مصر المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب بنسبة 87 في المائة، تليها الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة 81 في المائة، بفضل إطلاق مبادرة رعاية الشباب والطلبة في الجامعات "FinYology"، بما يشمل رواد الأعمال، كأحد برامج الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية الحديثة، برعاية البنك المركزي المصري وبالتعاون مع الجامعات، التي ينبثق منها عدة مبادرات أخرى، على سبيل المثال، مناهج تعليمية للتقنيات المالية الحديثة. إضافة إلى دعم قدرات العاملين بالهيئات الرقابية والإشرافية من خلال برامج التدريب المهني بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية. أما الإمارات، فقد أطلقت مسابقة للتسارع التقني على مستوى الدولة لمختلف المواضيع بما يشمل قضايا التقنيات المالية الحديثة، وبرنامج تدريب برعاية الهيئات الرقابية.

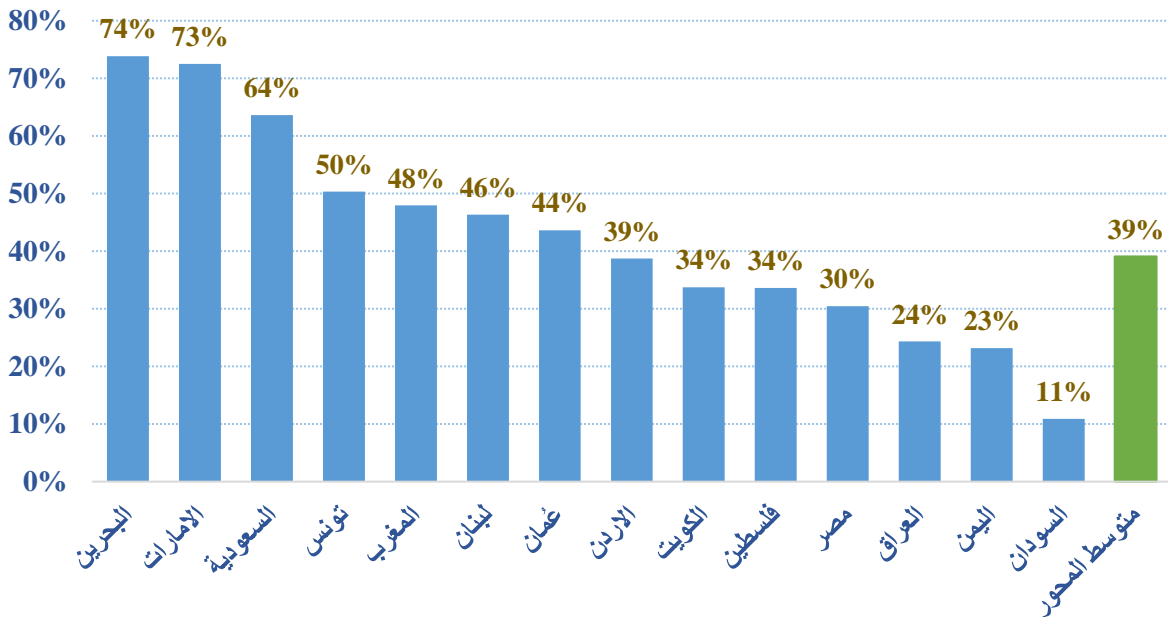
يلي ذلك كل من السعودية والمغرب بنسب بلغت 78 و74 في المائة على التوالي. حيث تتميز الجهود في المملكة العربية السعودية ببرنامج تدريب سنوي لتنمية القدرات وإستقطاب أفضل المواهب للعمل في مجال التقنيات المالية الحديثة بالقطاع المالي.

تتشارك مجموعة الدول المُصدرة هذا المؤشر في تنظيم مسابقات للتسارع التقني على مستوى الدولة لتعزيز الابتكارات المالية ورفع قدرات أصحاب الحلول والمنتجات المالية الرقمية، إضافة إلى تنظيم عدد من الفعاليات لتنمية القدرات وزيادة الوعي في مجالات التقنيات المالية الحديثة المختلفة.

### خامساً: مؤشر البنية التحتية المالية

يتمحور هذا مؤشر حول جهود ومبادرات الدول المختلفة في الإرتقاء بالبنية التحتية المالية ومدى التقدم في هذا الشأن. يستعرض المحور النظم القائمة للبنية التحتية المالية، وممتطلبات الامتثال في هذه النظم، كذلك مبادرات الدول المختلفة لتعزيز بنية تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) عموماً والمدفوعات الرقمية على وجه الخصوص. إضافة إلى جهود رقمنة المدفوعات الحكومية، والتشغيل البيئي بين النظم والشبكات، والبنية التحتية المُمكنة لإلحاق العملاء عن بعد. إلى جانب الوقوف على مدى إستخدام التقنيات الحديثة في التسوية والمقاصة والتداول ومنصات التمويل البديل والإطار التنظيمي المصاحب لها.

شكل رقم (8): محور البنية التحتية في مؤشر FinxAr



يُوضح الشكل رقم (8) تصدر البحرين والامارات مجدداً محور البنية التحتية المالية بنسب بلغت 74 و73 في المائة على التوالي، بفعل زيادة البحرين لعدد النظم الحالية للبنية التحتية للمدفوعات، ووجود منصة وطنية

لقواعد إعرف عميلك الإلكترونية مرتبطة بالهوية الرقمية، إضافة إلى رقمنة منظومة المدفوعات الحكومية، سواء ما بين الحكومة والأفراد في الاتجاهين، أو من قطاع الأعمال إلى الحكومة. بينما تتميز الإمارات في مبادرات البنية التحتية المالية وتقنية المعلومات والاتصالات بتفعيل مبادرات ومنصات لتمويل التجارة وسلاسل الإمداد والإلحاق الرقمي لعملاء البنوك. تتشارك كل منهما في زيادة عدد التقنيات الحديثة المستخدمة في التداول والمدفوعات والتسوية، على سبيل المثال (APIs-DLT-AI- Cloud)، وقابلية التشغيل البيئي بين نظم الدفع والشبكات، والمعايير المطبقة، مع وجود قواعد تنظيمية تحكم منصات التمويل البديل.

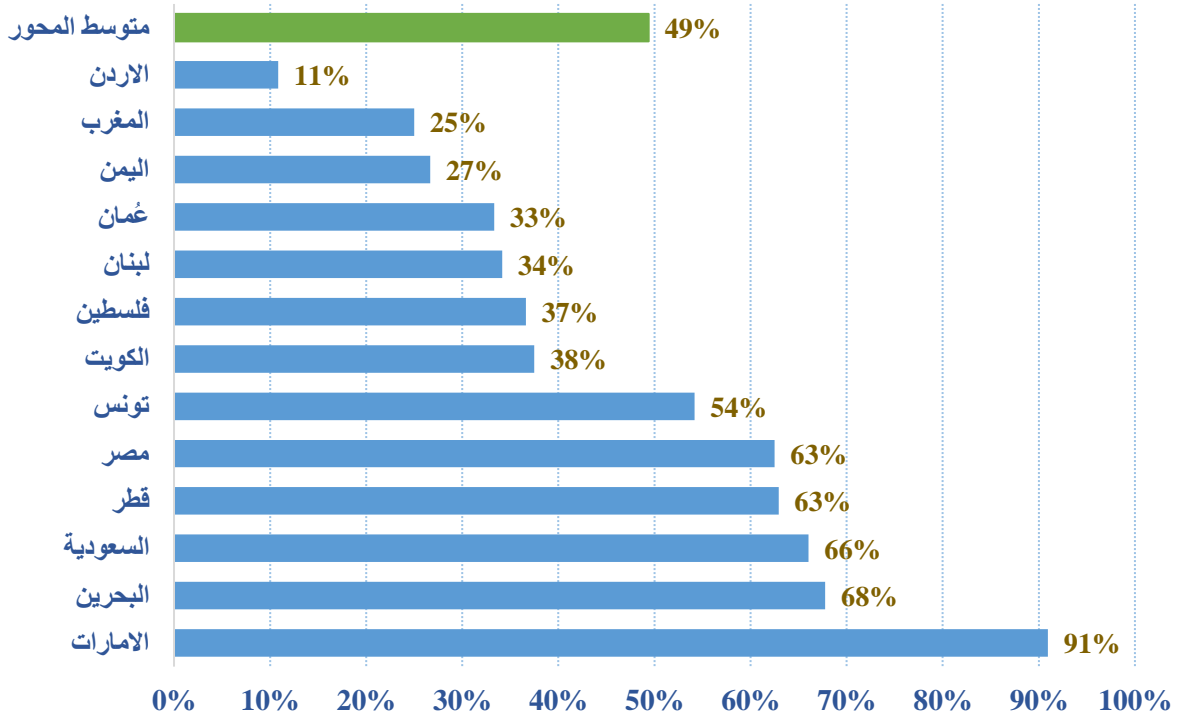
يلي ذلك السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 64 في المائة، مستفيدة من إكمال منظومة المدفوعات الحكومية ما بين الحكومة والأفراد وقطاع الأعمال، وزيادة عدد التقنيات الحديثة المستخدمة في التداول والمدفوعات والتسوية، وقابلية التشغيل البيئي بين نظم الدفع والشبكات، والمعايير المطبقة، مع وجود قواعد تنظيمية تحكم منصات التمويل البديل.

جاءت تونس في المركز الرابع بنسبة 50 في المائة، بما يعكس التجربة التونسية المميزة في مجال التشريعات المتعلقة بالهوية الرقمية للمواطنين والمواصفات الفنية لها، إضافة إلى المنصة الرقمية لقواعد العناية الواجبة للعملاء.

#### سادساً: مؤشر التعاون والشراكات

يُعنى هذا المؤشر بالتعاون على المستوى المحلي بين الأطراف أصحاب العلاقة بصناعة التقنيات المالية الحديثة، وبينها وبين الجهات المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي، أيضاً يشمل الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات تقنيات المالية الحديثة.

### شكل (9): محور التعاون والشركات في مؤشر FinxAr



احتلت الإمارات المركز الأول في مؤشر التعاون والشركات، كما هو مبين في الشكل رقم (9)، مستفيدة في ذلك من التعاون بين الهيئات الرقابية ونظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي ومع المؤسسات الدولية، في مبادرات تتعلق بالعملة الرقمية للمصارف المركزية، أو تتعلق بالمراكز العالمية للتقنيات المالية الحديثة لإختبار بعض الحلول، خصوصاً القائمة منها على تقنية سلسلة الكتل أو السجلات الموزعة. إضافة إلى توحيد الجهود على المستوى الوطني لدمج المختبرات التنظيمية القائمة. إلى جانب دعم الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية الحديثة، وارتفاع عددها في عدد من المجالات، على سبيل المثال قواعد إعرف عميلك الإلكترونية والهوية الرقمية ومنصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة باستخدام السجلات الموزعة، والعملة الرقمية للمصارف المركزية، والحلول الرقابية والإشرافية (Regtech/Suptech). أيضاً إنشاء مسرعات الأعمال بين المؤسسات المالية لتوفير الحلول المالية المبتكرة، إضافة إلى الشراكة بين الجهات المحلية لاستخدام السجلات الموزعة في إنفاذ العقود.

تلتها في المراكز من الثاني إلى الخامس كل من البحرين والسعودية وقطر ومصر بنسب تتراوح تنازلياً بين 68 في المائة و63 في المائة. تشترك هذه الدول في جهودها لتعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية ومقدمي الحلول المالية المبتكرة، على وجه الخصوص، منصات المدفوعات الرقمية وقواعد إعرف عميلك الإلكترونية والحلول الرقابية والإشرافية، إضافة إلى التعاون مع البنوك المركزية على المستويين الإقليمي والدولي في بعض قضايا التقنيات المالية الحديثة.